

## تقرير حقوق الإنسان في عُمان لعام 2019

### ملخص تنفيذي

سلطنة عُمان هي دولة ملكية وراثية يحكمها السلطان قابوس آل سعيد منذ عام 1970. والسلطان هو السلطة الوحيدة لسن القوانين بمرسوم سلطاني على الرغم من أن الوزارات ومجلس عُمان الثنائي الغرفة (البرلمان) بوسعهما صياغة القوانين المتعلقة بالمسائل غير المتعلقة بالأمن، ويمكن للمواطنين تقديم المدخلات من خلال ممثلهم المنتخبين. يتألف مجلس عُمان من مجلس الدولة (مجلس الأعيان أو مجلس الدولة)، الذي يعين السلطان 85 عضواً فيه، ومجلس الشورى المنتخب المكون من 86 عضواً (مجلس النواب أو الجمعية الاستشارية). في أكتوبر/تشرين الأول، شارك حوالي 350 ألف مواطن في انتخابات مجلس الشورى للجمعية الاستشارية و لم تكن هناك ادعاءات ملحوظة بتدخل حكومي غير لائق.

يتحكم المكتب السلطاني بالأمن الداخلي والخارجي وينسق جميع السياسات الاستخباراتية والأمنية. يحقق جهاز الأمن الداخلي في جميع الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي تحت إشراف المكتب السلطاني. كما أن شرطة عُمان السلطانية، بما في ذلك خفر السواحل التابعة لشرطة عُمان السلطانية، تابعة أيضاً للمكتب السلطاني وتقوم بواجبات الشرطة العادية. احتفظ المكتب السلطاني وديوان البلاط السلطاني - مكاتب السلطان الشخصية - بالسيطرة الفعالة على قوات الأمن.

وشملت قضايا حقوق الإنسان الهامة ما يلي: ادعاءات تعذيب السجناء والمحتجزين في حجز الحكومة و قيود على حرية التعبير والصحافة والإنترنت، بما في ذلك الرقابة وحجب المواقع والتشهير الإجرامي و التدخل الجوهري في حقوق التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها وتصاريح الخروج المطلوبة للعمال الأجانب و القيود على المشاركة السياسية وتجريم سلوك المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم).

وعمدت السلطات إلى محاسبة أفراد الأمن والمسؤولين الحكوميين الآخرين على أفعالهم. تحركت الحكومة ضد الفساد خلال العام، حيث تم النظر في القضايا من خلال نظام المحاكم.

## OMAN

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد تقارير عن ارتكاب الحكومة أو ممثليها لعمليات قتل تعسفية أو غير قانونية.

ب. الإختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء من قبل السلطات الحكومية أو نيابة عنها.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر القانون مثل هذه الممارسات. في مايو/أيار، أبلغت منظمة العفو الدولية عن مزاعم بأن السلطات أساءت بدينياً إلى متهمين من قبيلة الشحوح انتقدوا سياسات الحكومة في محافظة مسندم لانتزاع اعترافات، مما أدى إلى عقوبات بالسجن مدى الحياة على المتهمين الستة.

ظروف السجون ومراكز الاحتجاز

في حين أن ظروف السجن ومراكز الاعتقال قد استوفت المعايير الدولية بشكل عام، كانت هناك بعض الادعاءات بسوء المعاملة والظروف التي تهدد الحياة.

الأوضاع المادية: وصفت منظمة العفو الدولية في تقرير صدر في مارس/آذار الظروف في سجن سمائل المركزي بأنها "سيئة". ووفقاً للتقرير، فإن السجن لم يقدم وجبات طعام مناسبة أو يصف أدوية لنزلاء مرضى السكري أو أمراض أخرى، وكان يزود السجناء بزي واحد في السنة.

## OMAN

الإدارة: لم تكن هناك سلطة سجن ثابتة يمكن للسجناء أن يرفعوا إليها شكاوى بشأن ظروف السجن. قامت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان الممولة من الحكومة بزيارات إلى مواقع السجون ومراكز الاحتجاز وراجعت الشكاوى المكتوبة بالاشتراك مع مديري السجون. لا يوجد أمين مظالم للعمل نيابة عن السجناء والمحتجزين؛ تقع هذه المسؤولية ضمن الولاية القضائية العامة التي احتفظت بمكتب في سجن سمائل المركزي و لم يكن السجناء والمحتجزين قادرين دائماً على الاتصال بالزائرين بانتظام.

المراقبة المستقلة: أبلغت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان السلطان عن أوضاع حقوق الإنسان عن طريق مجلس الدولة. وحققت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في ادعاءات الانتهاكات وقامت بزيارات إلى مواقع السجون ومراكز الاعتقال ونشرت ملخصاً عن أنشطتها في تقريرها السنوي. يسمح القانون بزيارات مراقبين دوليين لحقوق الإنسان، ولكن لم يكن هناك أي من هذه الجماعات متمركزة في البلاد، ولم ترد تقارير عن مراقبين مستقلين غير حكوميين من الخارج يطلبون زيارة البلاد. وذكرت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان أن ممثلاً إقليمياً من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان زار البلد خلال العام. أفاد الموظفون القنصليون من بعض السفارات بوجود صعوبات في مقابلة السجناء أو تأخير التبليغ عن المواطنين المحتجزين.

### د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي. وقد راعت الحكومة هذه المتطلبات بشكل عام. يحق للأشخاص المقبوض عليهم أو المحتجزين الطعن في الأساس القانوني لاحتجازهم في المحكمة.

### إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

لا يسمح القانون لشرطة عُمان السلطانية باعتقال أو احتجاز شخص "بدون أمر بهذا المعنى من سلطة قانونية معنية". وينص القانون على أنه يجب على الشرطة إما الإفراج عن الشخص أو إحالة الأمر إلى النيابة العامة في غضون 48 ساعة. وبالنسبة لمعظم الجرائم، على النيابة العامة أن تأمر "بالاحتجاز الوقائي" للشخص أو تفرج عنه خلال 24 ساعة. الاحتجاز الوقائي له ما يبرره إذا "كان الحادث جريمة أو جنحة يُعاقب عليها

## OMAN

بالسجن". ولا يتجاوز أمر الاعتقال الوقائي 30 يومًا، أو 45 يومًا في الجرائم التي تتعلق بأموال عامة ومخدرات وعقاقير ذات تأثير نفسي. يتطلب القانون إبلاغ المعتقلين على الفور بالتهم الموجهة إليهم. وقد راعت الحكومة هذه المتطلبات بشكل عام وكان هناك نظام كفالة فعال. كان المعتقلون عمومًا قادرين على الاتصال فوراً بمحام من اختيارهم. وفرت الدولة المحامين العاميين للمحتجزين المعوزين، حسبما يقتضي القانون. سمحت السلطات بشكل عام للمحتجزين بالوصول الفوري إلى أفراد الأسرة. وفي الحالات التي تشمل مواطنين أجانب، لم تُبلِّغ الشرطة في بعض الأحيان الكفيل المحلي للمحتجز أو سفارة المواطن.

الاعتقال التعسفي: يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وقد راعت الحكومة هذه المتطلبات بشكل عام.

### ه. الحرمان من المحاكمة العنوية المنصفة

على الرغم من أن القانون ينص على قضاء مستقل، إلا أنه يمكن للسلطان أن يعمل كمحكمة استئناف نهائية ويمارس سلطته في العفو بصفته رئيسًا لمجلس القضاء الأعلى، وهو أعلى هيئة قانونية في البلاد تتمتع بصلاحيات مراجعة جميع القرارات القضائية. توجه مبادئ الشريعة (الشريعة الإسلامية) القوانين المدنية والتجارية والجنائية. يسمح القانون للنساء بالعمل كقاضيات. وتتنظر المحاكم المدنية أو العسكرية في جميع القضايا. لم ترد أي تقارير عن تعرض المسؤولين القضائيين والمدعين العاميين ومحامي الدفاع للترهيب أو التورط في الفساد.

### إجراءات المحاكمة

ينص القانون على الحق في محاكمة عادلة وينص على افتراض البراءة حتى تثبت الإدانة. للمواطنين و غير المواطنين المقيمين بشكل قانوني الحق في محاكمة عنوية إلا إذا قررت المحكمة عقد جلسة خاصة لصالح النظام العام أو الآداب العامة؛ وقد فرض القضاء بشكل عام هذا الحق. احتفظت الحكومة بحق حجب الحالات الحساسة عن الجمهور. لم تقدم الحكومة بشكل موحد ترجمة شفوية أو ترجمة مستندات للناطقين بغير اللغة العربية.

## OMAN

للمتهمين الحق في استشارة محامٍ. يمنح القانون المدعى عليهم الحق في إبلاغهم على الفور بالتهمة الموجهة إليهم. لا يوجد نص بشأن الوقت الكافي لمحامي الدفاع للإعداد، ولكن في الممارسة العملية توفر معظم مواعيد المحكمة وقتاً كافياً. ولا يوجد حكم ينص على ترجمة شفوية مجانية. وتوفر المحاكم المحامين العاميين للمحتجزين المعوزين وتقدم الدفاع القانوني للمتهمين الذين يواجهون عقوبات بالسجن لمدة ثلاث سنوات أو أكثر. توجه النيابة ومحامو الدفاع الأسئلة إلى الشهود من خلال القاضي. للمتهمين الحق في الحضور وتقديم الأدلة ومواجهة الشهود في محاكماتهم. لا يوجد استخدام منهجي معروف للاعتراف القسري أو الإكراه على تجريم الذات أثناء إجراءات المحاكمة في البلد. وللمدانيين في أي محكمة فرصة واحدة لاستئناف حكم بالسجن لمدة أطول من ثلاثة أشهر وغرامات تزيد على 480 ريالاً (1,250 دولاراً) إلى محاكم الاستئناف. فرض القضاء هذه الحقوق على جميع المواطنين. وقد ادعت بعض السفارات الأجنبية أن هذه الحقوق لم يتم تطبيقها دائماً بشكل موحد لغير المواطنين، وخاصة العمال المهاجرين.

### السجناء والمحتجزون السياسيون

لا يُعرف عدد السجناء السياسيين. وقد أفادت منظمة العفو الدولية في مارس/آذار أن محكمة حكمت على ستة من أفراد قبيلة الشحوح بالسجن مدى الحياة في أحكام صدرت في الفترة بين أغسطس/آب ونوفمبر/تشرين الثاني 2018 بتهمة "التعدي على استقلال البلاد أو وحدتها أو حرمة أراضيها". وفي تقرير لاحق في مايو/أيار، وصفت منظمة العفو الدولية أحد المدانين بأنه "سجين رأي" وأشارت إلى أنها لم تتمكن من مراجعة القائمة الكاملة للتهمة الموجهة ضد الأفراد الخمسة الآخرين المتورطين. وبحسب التقرير، فقد انتقد الأفراد الستة جميعهم سياسات الحكومة في محافظة مسندم وزعموا أن النيابة صورتهم على أنهم مخططون لمؤامرة انفصالية. وكان أربعة من المتهمين مواطنين عُمانيين واثان منهم إماراتيين. يُمنح السجناء السياسيون نفس الحقوق التي يتمتع بها السجناء الآخرون، ويمكن أن يطلبوا التحدث مع ممثلين من لجنة حقوق الإنسان العُمانية أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

## OMAN

### الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

تنظم القوانين المدنية القضايا المدنية. يمكن للمواطنين والمقيمين الأجانب تقديم دعاوى قضائية بما في ذلك دعاوى قضائية تطالب بتعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولكن لم تُقدم دعاوى معروفة خلال العام. تراجع المحكمة الإدارية الشكاوى المتعلقة بسوء استخدام السلطة الحكومية و لديها السلطة لنقض قرارات الهيئات الحكومية ومنح التعويض.

تخضع التعيينات في هذه المحكمة لموافقة مجلس الشؤون الإدارية. يتم تعيين رئيس المحكمة ونائب الرئيس بمرسوم سلطاني بناءً على ترشيح المجلس. يمكن للمواطنين والعمال الأجانب تقديم شكاوى تتعلق بظروف العمل إلى وزارة القوى العاملة لحلٍ بديلٍ للنزاع. يجوز للوزارة إحالة القضايا إلى المحاكم إذا كانت غير قادرة على التفاوض للوصول إلى حل.

و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

لا يسمح قانون العقوبات للموظفين العموميين بدخول منزل خاص دون الحصول أولاً على مذكرة من النيابة العامة. راقبت الحكومة الاتصالات الخاصة، بما في ذلك الهاتف الخليوي والبريد الإلكتروني وتبادلات غرف الدردشة على الإنترنت. قامت الحكومة بحجب معظم الصوت عبر مواقع الإنترنت القياسية، مثل سكايب و فيس تايم و منعت السلطات استيراد منشورات معينة، على سبيل المثال، المواد الإباحية والنصوص الدينية بدون التصريح اللازم. وزعمت شركات الشحن أن مسؤولي الجمارك صادروا أحياناً هذه المواد.

القسم 2. احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

ينص القانون على حرية محدودة في التعبير والصحافة، لكن السلطات لم تحترم دائماً هذه الحقوق. وقد مارس الصحفيون والكتاب الرقابة الذاتية.

## OMAN

حرية التعبير: يحظر القانون انتقاد السلطان بأي شكل أو وسيلة، وكذلك أي "دعاية استفزازية لتقويض هيبة الدولة" والاتصالات الإلكترونية "التي قد تمس النظام العام أو القيم الدينية" و "التشهير بالشخصية." ولذلك، فإن من المحظور قانوناً إهانة أي موظف عام أو مواطن. قامت السلطات بمقاضاة أفراد بسبب كتابتهم عن السلطان بطريقة اعتبرتها الحكومة سلبية. في يناير/كانون الثاني 2018، أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للعقوبات زاد بشكل عام العقوبات القصوى على الجرائم المتعلقة بـ "تقويض الدولة". أعربت منظمات حقوق الإنسان الدولية عن قلقها من أن قانون العقوبات لعام 2018 يحتوي على مواد محددة بشكل غامض يمكن أن تستخدمها الأجهزة الأمنية لاستهداف النشطاء وتقييد حرية التعبير، بما في ذلك عبر الإنترنت.

في سبتمبر/أيلول، اعتقلت شرطة عُمان السلطانية معترباً لنشره مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي ألقى فيه ببطاقة الإقامة العُمانية على الأرض، وزعمت أنه استخدم "لغة مسيئة" بشأن الشرطة. في نوفمبر/تشرين الثاني، أفادت منظمات حقوق الإنسان أن السلطات اعتقلت مسلم المعشني عند منفذ صرفيت الحدودي لدى عودته إلى عُمان من اليمن. زعمت هذه الجماعات ومستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي أن السلطات اعتقلت المعشني لطباعة كتاب يوثق الأنشطة القبلية في ظفار، وكان ينوي تقديمه إلى وزارة الإعلام لعرضه في معرض مسقط الدولي للكتاب 2020. وبحسب مواقع التواصل الاجتماعي، أفرجت السلطات عن المعشني في 25 نوفمبر/تشرين الثاني بكفالة بعد نحو أسبوعين من الاعتقال.

الصحافة ووسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام الإلكترونية: لم تعمل وسائل الإعلام بحرية. سمحت السلطات بانتقادات محدودة في الصحف والمجلات المملوكة للقطاع الخاص. ومع ذلك، كانت المقالات الافتتاحية عموماً متسقة مع وجهات نظر الحكومة. وعلى الرغم من أن الجدل الاجتماعي السائد حدث في وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية (خاصة على تويتر)، إلا أن الحكومة ومحطات الإذاعة والتلفزيون المملوكة للقطاع الخاص لم تثبت بشكل عام مواد سياسية تنتقد الحكومة.

أفاد مراقبو حقوق الإنسان في يناير/كانون الثاني أن الشرطة احتجزت لفترة وجيزة صحفيين من محطة إذاعة هلا أف أم أثناء تغطيتها لاحتجاج في مسقط بسبب البطالة. وبحسب ما ورد أُطلق سراح الصحفيين

## OMAN

في اليوم نفسه. زعم بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين صوروا وسجلوا نفس الاحتجاج أن شرطة عُمان السلطانية أجبرتهم على حذف صورهم ومقاطع الفيديو الخاصة بهم.

وبحسب منظمات حقوق الإنسان، اعتقلت السلطات شخصين على الأقل في فبراير/شباط لانتقادهما عبر وسائل التواصل الاجتماعي اتصالات الحكومة مع إسرائيل.

في عام 2017، أيدت المحكمة العليا أحكام المحكمة السابقة وأغلقت صحيفة/الزمان المستقلة بشكل دائم. وقضى صحفي ومحرر في الصحيفة أحكامًا بالسجن، وأُفرج عنهما في عام 2017. وأدين صحفي آخر وحكم عليه، ولكن تمت تبرئته فيما بعد. وزعمت منظمات حقوق الإنسان أن إغلاق صحيفة/الزمان كان له أثر مروع على حرية التعبير في البلاد.

طلبت السلطات من الصحفيين الحصول على ترخيص للعمل؛ أما الصحفيون المستقلون فكانوا غير مؤهلين للحصول على ترخيص.

العنف والتحرش: أفاد بعض الصحفيين بحالات تحرش من قبل مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى بسبب طباعة أخبار ينظر إليها على أنها تنتقد وزاراتهم الخاصة.

الرقابة أو تقييد المحتوى: كانت العناوين الرئيسية في كل من وسائل الإعلام المطبوعة والخاصة تخضع لمراجعة رسمية غير شفافة وعملية للموافقة قبل النشر. وقد مارس الصحفيون والكتاب الرقابة الذاتية. يسمح القانون لوزارة الإعلام بمراجعة جميع المنتجات الإعلامية بما في ذلك الكتب المنتجة داخل البلاد أو المستوردة منها. تحظر الوزارة أحيانًا أو تُراقب المنشورات المحلية والمستوردة التي يُنظر إليها على أنها مسيئة سياسيًا أو ثقافيًا أو جنسيًا. وأفادت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان أن أربع منشورات انتهكت قانون الطباعة، وبالتالي لم يُسمح بها في البلد. هناك دار نشر رئيسية واحدة فقط في البلاد وما يزال نشر الكتب محدودًا. طلبت الحكومة من الجماعات الدينية إبلاغ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قبل استيراد أي مواد دينية.



## OMAN

قوانين التشهير/القذف: التشهير جريمة جنائية تحمل معها حكماً بالسجن لمدة تصل إلى عام وغرامة تصل إلى 1,000 ريال (2,600 دولار).

الأمن القومي: حظرت الحكومة نشر أي مادة "تقوض هيبة الدولة".

### حرية الإنترنت

يحدد القانون حرية التعبير التي تمارس عبر الإنترنت، وتنفذ الحكومة هذه التحديدات. يسمح القانون للسلطات بمحاكمة الأفراد على أي رسالة يتم إرسالها عبر أي وسيلة "تنتهك النظام العام والآداب العامة". ويُفصل القانون الجرائم التي تحدث على الإنترنت والتي "قد تمس النظام العام أو القيم الدينية" ويحدد عقوبة سجن تتراوح بين شهر وسنة وغرامة لا تقل عن 1,000 ريال (2,600 دولار). كما طبقت السلطات القانون على المدونين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين يسيئون للسلطان .

تتيح شركة الاتصالات الوطنية الحكومية ومقدمو الخدمات الخاصة الوصول إلى الإنترنت مقابل رسوم للمواطنين والمقيمين الأجانب. يتوفر الوصول إلى الإنترنت عبر المدارس وأماكن العمل والشبكات اللاسلكية في المقاهي وأماكن أخرى، خاصة في المناطق الحضرية.

راقبت السلطات أنشطة مقدمي خدمات الاتصالات وأجبرتهم على حجب العديد من المواقع التي تعتبر إباحية أو حساسة ثقافياً أو سياسياً. لم تكن معايير حجب مواقع الإنترنت شفافة ولا متنسقة. وقد حظرت السلطات أحياناً المدونات وكذلك معظم تقنيات فويب، مثل سكايب.

راقب مديرو المواقع الإلكترونية أو المشرفون عليها المحتوى وذكر أنهم سارعوا إلى حذف المواد التي يحتمل أن تكون مسيئة في غرف الدردشة وفي منتديات الشبكات الاجتماعية وفي نشرات المدونات. نشر بعض مديري المواقع الإلكترونية تحذيرات تحث المستخدمين على اتباع القوانين واللوائح المحلية.

## OMAN

### الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

قيدت الحكومة الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية. يمارس الأكاديميون إلى حد كبير الرقابة الذاتية. وقد طُلب من الكليات والجامعات الحصول على إذن من وزارة الخارجية ووزارة التعليم العالي قبل الاجتماع مع البعثات الدبلوماسية الأجنبية أو قبول الأموال للبرامج أو المتحدثين.

فرضت الحكومة رقابة على الأفلام المعروضة علناً وذلك بسبب المحتوى الجنسي والعري أساساً، وفرضت قيوداً على العروض في الأماكن العامة. كما يحظر القانون الرقص في المطاعم وأماكن الترفيه دون تصريح.

### ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

فرضت الحكومة قيوداً على حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وأعربت منظمات حقوق الإنسان عن قلقها من أن الأحكام المفرطة في قانون العقوبات يمكن أن تزيد من تقييد عمل نشطاء حقوق الإنسان وتحد من حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

### حرية التجمع السلمي

ينص القانون على حرية محدودة للتجمع، لكن الحكومة قيدت هذا الحق. وبموجب قانون العقوبات، فإن التجمعات لعشرة أشخاص أو أكثر في مكان عام تعتبر غير قانونية إذا كانت "تعرض الأمن أو النظام العام للخطر" أو "تؤثر على وظيفة السلطات".

أفاد مراقبو حقوق الإنسان في يناير/كانون الثاني أن الشرطة في صلالة احتجزت ما يصل إلى 20 شخصاً كانوا يحتجون على البطالة. وأكد العديد من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين زعموا أنهم يعرفون بعض المتظاهرين أنهم ظلوا رهن الاحتجاز لمدة يومين على الأقل.

## OMAN

هدد موظفو القطاع الخاص في قطاعي الطاقة والصناعة التحويلية بالإضرابات في حالات منفصلة؛ ومع ذلك، استخدمت قيادة الشركة حوافز مثل وعود الأمن الوظيفي والفوائد المادية الأخرى لإقناع المنظمين بإلغاء الإضرابات (انظر القسم 7.أ).

### حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

ينص القانون على حرية تكوين الجمعيات لـ "أهداف مشروعة وبطريقة مناسبة" غير محددة. وتشمل أمثلة هذه الجمعيات النقابات العمالية المسجلة والنوادي الاجتماعية للجنسيات الأجنبية.

وقد قيّدت الحكومة حرية تكوين الجمعيات في الممارسة العملية من خلال حظر الجمعيات التي تعتبر أنشطتها "معادية للنظام الاجتماعي" أو غير مناسبة بخلاف ذلك. وينص مرسوم سلطاني على أن انضمام المواطنين إلى الجماعات التي تعتبر ضارة بالمصالح الوطنية يمكن أن يخضع لإلغاء الجنسية.

يجب على الجمعيات التسجيل مع الوزارات المقابلة لها والتي توافق على اللوائح الداخلية لجميع الجمعيات وتحدد ما إذا كانت المجموعة تخدم مصلحة البلد. تراوح الوقت المطلوب لتسجيل الجمعية من شهرين إلى عامين. اختلف وقت الموافقة بناءً على مستوى استعداد المنظمة المتقدمة وموضوع المنظمة وقيادتها ومهمة المنظمة. يُحدد القانون التسجيل الرسمي للجمعيات القائمة على الجنسية بجمعية واحدة لكل جنسية ويقيد أنشطة هذه الجمعيات وقد رفضت الحكومة في بعض الأحيان الإذن بتشكيل الجمعيات.

يمنع قانون العقوبات الجمعيات من القيام بأي نوع من جمع التبرعات دون موافقة الحكومة، بما في ذلك لأسباب خيرية. الأفراد المدانون بقبول تمويل غير قانوني لجمعية قد يتلقون عقوبة تصل إلى عام واحد في السجن وغرامة قدرها 2000 ريال (5200 دولار). يُطلب من البعثات الدبلوماسية الأجنبية أن تتقدم بطلب للإجتماعات مع الجمعيات غير الحكومية من خلال وزارة الخارجية بمذكرة دبلوماسية. لا يجوز للجمعيات الالتقاء بالبعثات الدبلوماسية الأجنبية والمنظمات الأجنبية دون موافقة مسبقة من وزارة الخارجية. فرضت الحكومة هذا القانون بالإضافة إلى أن جميع برامج التعليم والدبلوماسية العامة الممولة من الخارج تتطلب مراجعة حكومية مسبقة.

### ج. الحرية الدينية

راجع التقرير الدولي للحرية الدينية لوزارة الخارجية على الموقع الإلكتروني:

[./https://www.state.gov/religiousfreedomreport](https://www.state.gov/religiousfreedomreport)

### د. حرية التنقل

يكفل القانون حرية التنقل الداخلي والعودة إلى الوطن، وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق. يمكن للمواطنين عمومًا السفر بحرية خارج البلاد على الرغم من أن هذا الحق غير مقنن. وبحسب ما ورد، طلب من المواطنين المرتبطين بمواطنين يعيشون في الخارج وانتقدوا الحكومة عدم مغادرة البلاد. قام موظفو مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارة البلد من حين لآخر ولكن لم يكن لديهم مكتب أو موظفين محليين.

التنقل داخل البلد: لا توجد قيود حكومية رسمية على السفر الداخلي لأي مواطن. و توافق الحكومة، على أساس كل حالة على حدة، على السفر الرسمي للدبلوماسيين الأجانب إلى منطقتي ظفار ومسندم. كانت هناك تقارير تفيد بأن العديد من العاملات المنزليات الأجنيات قد صُودرت جوازات سفرهن من قبل أصحاب العمل الذين يكفلون العمال الأجانب، على الرغم من أن القانون حظر هذه الممارسة. في فبراير/شباط، نشرت عاملة أجنبية مصرية مقطع فيديو على الإنترنت زعمت فيه أن كفيها كان يحتجز جواز سفرها، مما جعلها غير قادرة على السفر إلى مصر لزيارة والدتها المحتضرة.

لدى أرباب العمل قدر كبير من السيطرة على هؤلاء العمال، ولا سيما عاملات المنازل غير المشمولات بقوانين العمل القائمة. يربط نظام كفالة تأشيرة السفر في البلد العمال المهاجرين بأرباب عملهم ويمنعهم من تغيير وظائفهم دون موافقة الكفيل. لا يستطيع العمال المهاجرون عمومًا العمل لدى صاحب عمل جديد في البلاد خلال فترة عامين بدون إذن من صاحب العمل الحالي، حتى إذا أكملوا عقدهم. يمكن لأصحاب العمل

## OMAN

إلغاء تأشيرة العامل بشكل تعسفي ويمكن معاقبة العمال الذين يتركون وظائفهم دون موافقة صاحب العمل بغرامات أو الترحيل أو الحظر من دخول البلاد.

السفر إلى الخارج: يجب على العمال الأجانب الحصول على تصاريح خروج من صاحب العمل لمغادرة البلاد بشكل قانوني. قد يتم رفض تصاريح الخروج عندما يكون هناك نزاع على الدفع أو العمل المتبقي، مما لا يدع للمواطن الأجنبي في البلد طريقاً سوى اللجوء إلى المحاكم المحلية. من الناحية النظرية، وقّرت المحاكم حلاً للعمال الذين حُرّموا من تصاريح الخروج، لكن العملية كانت غامضة مع العمال المنزليين الذين يدعون باستمرار أن آليات تسوية المنازعات الحالية غير كافية لحمايتهم. في الماضي، تم فرض حظر السفر، من خلال مصادرة جوازات السفر، على المواطنين المشاركين في النشاط السياسي ولكن لم يتم الإبلاغ عن حالات جديدة خلال العام.

### ه. النازحون داخليا

لا ينطبق.

### و. حماية اللاجئين

إساءة معاملة المهاجرين واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية: يوجد في البلد عدد كبير من العاملات المهاجرات من الهند وباكستان والنيبال وبنغلاديش وسريلانكا وتنزانيا والفلبين، والكثير منهن يعملن في المنازل. زعمت المنظمات غير الحكومية الموجودة خارج البلاد وسفارات الدول المرسلّة للعمالة أن عاملات المنازل تعرضن للتمييز، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي. تجرّم الدولة العبودية والاتجار بالبشر، لكن التطبيق كان ضعيفاً. وعلى الرغم من أن العمل القسري يُعاقب عليه بموجب قانون العمل، إلا أن خدم المنازل مستبعدون من حماية القانون. في عام 2018، أدانت المحاكم 15 شخصاً بتهمة جرائم الاتجار بالبشر.

لم تسمح الحكومة بشكل عام للاجئين بالبقاء في البلاد. أشارت أحدث بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة المتوفرة في فبراير/شباط 2018 إلى أن هناك 51000 شخص في البلاد فروا من الصراع، بما في ذلك ما

## OMAN

يقدر بنحو 5000 يمني. كان وضع هؤلاء الأفراد محفوفاً بالمخاطر، حيث لا يوجد في عُمان إطار وطني ينظم القضايا المتعلقة باللجوء.

الإعادة القسرية: لم تقدم الحكومة حماية شاملة للاجئين من عمليات العودة غير الطوعية إلى البلدان التي يمكن أن تتعرض فيها حياتهم أو حريتهم للتهديد، مما يعرض اللاجئين لإمكانية الإعادة القسرية. حددت الرقابة المشددة على دخول الأجانب وبشكل فعال من الوصول إلى الحماية بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء.

الحصول على اللجوء: تنص القوانين على منح اللجوء أو الملاذ الآمن للأشخاص النازحين داخلياً، وقد أنشأت الحكومة نظاماً لتوفير الحماية. إن نظام شرطة عُمان السلطانية لمنح اللجوء وإعادة التوطين ليس شفافاً، ولا يحدد القانون إطاراً زمنياً يجب على شرطة عُمان السلطانية أن تفصل فيه في طلب اللجوء. إن السياسة الحالية هي عدم الاعتراف باللاجئين من مناطق النزاع مثل اليمن على الرغم من أن الحكومة قدمت رعاية طبية مؤقتة لبعض المواطنين اليمنيين. ولا توجد حماية قانونية موضوعية لطالبي اللجوء في البلاد من الناحية العملية.

الحلول الدائمة: عندما قدم مواطنو دول ثالثة أنفسهم على الحدود العُمانية اليمنية، عملت الحكومة مع السفارات المحلية لتسهيل عودة هؤلاء الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية. وفي الحالات التي لا يستطيع فيها الأفراد العودة إلى وطنهم، مثل السوريين، تسهل الحكومة السفر إلى بلد ثالث من اختيارهم.

الحماية المؤقتة: قدمت الحكومة الرعاية الطبية الطارئة لبعض المواطنين اليمنيين الذين أثبتوا أنهم لا يستطيعون تلقي الرعاية الكافية في اليمن. وقد تم منح هؤلاء اليمنيين وأحد أفراد الأسرة المرافقين لكل مريض وضعاً في عُمان خلال فترة العلاج.

### ز. الأشخاص عديمو الجنسية

يتم تمرير الجنسية بموجب القانون فقط من خلال الأب. لذلك، فإن الأطفال المولودين لأبائ أجانب وأمهات عُمانية في عُمان معرضون لخطر انعدام الجنسية.

## OMAN

### القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

لا يمنح القانون المواطنين القدرة على اختيار حكومتهم في انتخابات دورية حرة ونزيهة على أساس الاقتراع العام والمتساوي. يحتفظ السلطان بالسلطة المطلقة في جميع القضايا الخارجية والداخلية. وباستثناء القوات المسلحة وقوات الأمن الأخرى، يحق لجميع المواطنين الذين بلغوا سن 21 سنة التصويت لمرشحي مجلس الشورى ومجالس المحافظات.

### الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في أكتوبر/تشرين الأول، شارك حوالي 350 ألف مواطن في انتخابات مجلس الشورى لمجلس الشورى للجمعية الاستشارية أو مجلس النواب. استعرضت اللجان الانتخابية المرشحين المحتملين إزاء مجموعة من المعايير التعليمية ومعايير الشخصية الموضوعية (أن يكونوا حاصلين على التعليم الثانوي على الأقل وليس لديهم سوابق جنائية أو مرض عقلي) وذلك قبل أن تسمح بوضع أسماء المرشحين في بطاقات الاقتراع. قامت وزارة الداخلية بإدارة ومراقبة مواد الحملة والأحداث عن كثب. لم تكن هناك ادعاءات ملحوظة أو واسعة النطاق بتزوير أو تدخل حكومي غير لائق في عملية التصويت. لم تسمح الحكومة بالمراقبة المستقلة للانتخابات، لكنها دعت بعض الصحفيين الدوليين إلى البلاد للإعلام عن أحداث يوم الانتخابات.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: لا يسمح القانون بتشكيل أحزاب سياسية ولم يحاول المواطنون تشكيلها.

مشاركة المرأة والأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة في العملية السياسية، وقد شاركت النساء بالفعل. خلال انتخابات مجلس الشورى في أكتوبر/تشرين الأول، انتخب المصوتون امرأتين كنائبتين. وقد عين السلطان 15 امرأة في مجلس الدولة في نوفمبر/تشرين الثاني، وعين وزيرتين جديدتين في أكتوبر/

## OMAN

تشرين الأول، مما رفع عدد النساء اللواتي يشغلن رتبة وزير من ثلاث إلى خمس. لا تعترف الحكومة بحق الأقليات في المشاركة في الحياة السياسية وأن يكون لها أدوار في الحكومة.

### القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد الرسمي، وقد نفذت الحكومة بشكل عام هذه القوانين بشكل فعال.

الفساد: وردت تقارير عن وجود فساد حكومي، بما في ذلك في الشرطة والوزارات والشركات المملوكة للدولة. كانت المحسوبية السياسية والاجتماعية واسعة الانتشار في المؤسسات العامة والخاصة.

في يونيو/ حزيران، أعلنت النيابة العامة أنها قدمت إلى المحاكمة قضية اختلاس مزعومة داخل وزارة التربية والتعليم.

الإفصاح المالي: يخضع الموظفون العموميون لقوانين الإفصاح المالي. وعند اختيارهم للإفصاح، يُطلب من المسؤولين إدراج أموالهم ومصالحهم التجارية وممتلكاتهم، وكذلك تلك الخاصة بأزواجهم وأطفالهم ويتم نشر هذه السجلات للجمهور، وهناك غرامات مرتبطة بعدم الامتثال، ويراقب جهاز الرقابة المالية والإدارية التابع للدولة هذه العملية.

### القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

لا توجد منظمات حقوق إنسان محلية مستقلة ومُعتمدة رسمياً في البلد. وكانت هناك مجموعات من المجتمع المدني دعت إلى حماية الأشخاص بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، ولا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة. كانت هذه المجموعات مطالبة بالتسجيل لدى وزارة التنمية الاجتماعية.

يسمح القانون للجهات الفاعلة المحلية والدولية بطلب الإذن للانخراط في العمل في مجال حقوق الإنسان، ولكن لم يفعل ذلك لأنهم يعتقدون أن الحكومة ليس من المرجح أن تمنح الإذن.



## OMAN

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: قامت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، وهي لجنة تمويلها الحكومة وتتكون من أعضاء من القطاعين العام والخاص والأكاديمي، بتقديم تقارير عن حقوق الإنسان إلى السلطان عبر مجلس الدولة. كما نشرت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان تقريراً سنوياً يلخص أنواع الشكاوى التي تلقتها وكيفية معالجتها. كما قامت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان بزيارات للسجون وتابعت برنامجاً للتواصل مع المجتمع والمدارس لمناقشة حقوق الإنسان مع الطلاب.

### القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

#### النساء

الاغتصاب والعنف المنزلي: يجرم القانون الاغتصاب بعقوبات تصل إلى 15 سنة في السجن. لا يجرم القانون الاغتصاب الزوجي بشكل صريح، ولكنه يجرم جميع أنواع "الجنس بدون تراضي". طبقت الحكومة القانون بشكل عام عندما أبلغ الأفراد عن حالات. أفاد مواطنون أجانب يعملون كموظفين في المنازل من حين لآخر أن كفلائهم أو موظفي وكالات استقدام العمالة اعتدوا عليهم جنسياً. وبحسب المراقبين الدبلوماسيين، أسفرت تحقيقات الشرطة عن عدد قليل من الإدانات بالاغتصاب.

لا يعالج القانون على وجه التحديد العنف المنزلي، ولا توجد أوامر حماية قضائية تحظر العنف المنزلي. ومع ذلك، يمكن توجيه اتهامات بموجب القوانين القائمة التي تحظر الاعتداء والضرب والاعتداء المشدد، والتي يمكن أن تؤدي إلى عقوبة أقصاها ثلاث سنوات في السجن. وبحسب ما ورد كانت ادعاءات إساءة معاملة الزوج أو الزوجة في المحاكم المدنية التي تنظر في قضايا قانون الأسرة شائعة. قد يقدم ضحايا العنف المنزلي شكوى لدى الشرطة، وتشير التقارير إلى أن الشرطة استجابت لذلك بسرعة ومهنية. وقد أدارت الحكومة مآوى لضحايا العنف المنزلي.

## OMAN

تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث: لا يحظر القانون صراحة تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية و لا توجد إحصاءات موثوقة حول انتشار تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. أشارت بعض التقارير إلى أن الإجراء تم ممارسته.

وقد نظمت الحكومة فعاليات للتواصل في المساجد والمستشفيات والمدارس، وبنثت برامج تلفزيونية عن الأذى الذي قد تسببه "الممارسات التقليدية" للأطفال.

التحرش الجنسي: على الرغم من عدم وجود قانون ضد التحرش الجنسي، فقد تمت مقاضاته بشكل فعال باستخدام قوانين تحظر اللغة والسلوك المسيئين. في سبتمبر/ أيلول 2018، حُكم على رجل بالسجن ستة أشهر وغرامة قدرها 10000 ريال (26000 دولار) بتهمة "الإهانات العامة" بعد أن اتهمته امرأة بالتحرش الجنسي.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم اللاإرادي.

التمييز: يحظر القانون التمييز القائم على نوع الجنس ضد المواطنين، ولكن يبدو أن الحكومة لم تطبق القانون بشكل فعال وقد ميزت التفسيرات المحلية للشريعة الإسلامية وممارسة التقاليد الثقافية في المؤسسات الاجتماعية والقانونية ضد المرأة. في بعض حالات الأحوال الشخصية، مثل الطلاق، تكون شهادة المرأة مساوية لنصف شهادة الرجل. يحابي القانون الوراثة الذكور في الفصل في الميراث.

تطالب وزارة الداخلية المواطنين والمواطنات بالحصول على إذن للزواج من أجنبي، باستثناء مواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذين يجوز للمواطنين الزواج منهم بدون قيود؛ لا تمنح السلطات الإذن تلقائياً، وهو أمر يصعب على العُمانية الحصول عليه بشكل خاص. زواج المواطن من أجنبي في الخارج دون موافقة الوزارة قد يؤدي إلى رفض دخول الزوج الأجنبي إلى الحدود ويمنع الأطفال من المطالبة بحقوق الجنسية والإقامة. وقد يؤدي أيضاً إلى منع من التوظيف الحكومي وغرامة قدرها 2000 ريال (5200 دولار).

## OMAN

على الرغم من الحماية القانونية للنساء من الزواج بالإكراه، إلا أن الممارسات القبلية الراسخة بعمق تجبر معظم النساء المواطنات على اختيار الزوج أو الابتعاد عنه.

ينص القانون على نقل الجنسية عند الولادة إذا كان الأب مواطناً، أو إذا كانت الأم مواطنة والأب مجهولاً، أو إذا تم العثور على طفل لأبوين مجهولين في البلد. لا يجوز للنساء المتزوجات من غير المواطنين نقل الجنسية إلى أطفالهن ولا يمكن رعاية وجود أزواجهن أو أطفال غير المواطنين في البلد. الأطفال من زواج بين عُمانية ورجل غير عُماني غير مؤهلين للحصول على الجنسية وهم عرضة لأن يصبحوا عديمي الجنسية.

ينص القانون على أنه يمكن للبالغين أن يصبحوا مواطنين عن طريق التقدم بطلب للحصول على الجنسية و يقيمون لاحقاً بشكل قانوني في البلاد لمدة 20 سنة أو 10 سنوات إذا كانوا متزوجين من مواطن ذكر.

أتاحت سياسة الحكومة للمرأة فرصاً متساوية في التعليم، وقد أزلت هذه السياسة بشكل فعال الفجوة السابقة بين الجنسين في التحصيل العلمي. على الرغم من أن بعض النساء المتعلّمات يشغلن مناصب السلطة في الحكومة والأعمال ووسائل الإعلام، واجهت العديد من النساء تمييزاً في العمل على أساس الأعراف الثقافية. يمنح القانون المرأة إجازة أمومة مدفوعة الأجر وأجر متساوٍ مقابل العمل المتساوي. وقد التزمت الحكومة وهي أكبر رب عمل للنساء، بهذه اللوائح، كما فعل ذلك العديد من أرباب العمل في القطاع الخاص.

وزارة التنمية الاجتماعية هي المنظمة الشاملة لقضايا المرأة. وقد قدمت الوزارة الدعم للتنمية الاقتصادية للمرأة من خلال جمعية المرأة العُمانية ومراكز تنمية المجتمع المحلي.

### الأطفال

تسجيل المواليد: الجنسية مستمدة من الأب. لا يجوز للنساء المتزوجات من غير المواطنين نقل الجنسية إلى أطفالهن، وكان هناك عدد قليل من الحالات المبلغ عنها لأطفال عديمي الجنسية بناءً على هذا القانون. الأطفال من الآباء غير المعروفين مؤهلون تلقائياً للحصول على الجنسية. قام موظفو الحكومة بتربية الأطفال المهملين في دار للأيتام. يتلقى هؤلاء الأطفال التعليم المجاني حتى نهاية المستوى الجامعي ويحصلون على

## OMAN

وظيفة بعد التخرج. قد يمنع زواج المواطن من أجنبي في الخارج دون موافقة الوزارة الأطفال من المطالبة بحقوق المواطنة (انظر القسم 1.و.).

إساءة معاملة الأطفال: أشارت وزارة الصحة إلى أن الاعتداء الجنسي هو الأكثر شيوعًا بين الأطفال من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 12 عامًا ويرتكبه أقارب أو أصدقاء من العائلة. ووفقًا للقانون، يجب على أي مواطن معني الإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال، وكان لكل محافظة لجنة مشتركة بين الوكالات تجتمع لمناقشة الادعاءات وربما إخراج الطفل من حضنة الوالدين حتى يتم التحقيق في الادعاءات. قامت الحكومة بتشغيل خط ساخن معني بالإساءة للأطفال، والذي أبلغ عن 721 مكالمة في عام 2018 (أكثر من ضعف الرقم الذي تم تلقيه في عام 2017). أفادت الحكومة أن الشكوى الرئيسية كانت الإهمال.

الزواج المبكر والزواج القسري: سن الزواج القانوني للرجال والنساء هو 18 عامًا، على الرغم من أن القاضي قد يسمح للشخص بسن أصغر بالزواج عندما يرى القاضي أو الأسرة أن الزواج في مصلحة القاصر. حدث زواج الأطفال في المجتمعات الريفية كممارسة تقليدية.

الاستغلال الجنسي للأطفال: يُعاقب على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال ومواد الأطفال الإباحية بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات وقد رفع قانون العقوبات عقوبة اغتصاب طفل يقل عمره عن 15 سنة إلى السجن مدى الحياة. الحد الأدنى لسن ممارسة الجنس بالتراضي هو 18 عامًا. ويتطلب الزواج الذي يتم في البلاد أن يكون سن كلا الطرفين 18 عامًا على الأقل، ولكن كانت هناك تقارير عن سفر عُمانيين إلى الخارج للزواج من الفتيات القاصرات. تقبل السلطات المحلية في بعض الأحيان هذه الزيجات، ولم يتضح ما إذا كان الاغتصاب القانوني سيُحاكم إذا كان الطرفان متزوجان. كل الجنس خارج الزواج غير قانوني، لكن ممارسة الجنس مع قاصر يقل عمره عن 15 عامًا يعاقب عليها بعقوبة أشد (تصل إلى السجن لمدة 15 عامًا) لكن السلطات لا توجه التهم إلى القاصرين. لا توجد تقارير معروفة عن بغاء الأطفال و يحظر استدراج طفل لممارسة البغاء.

## OMAN

الاختطاف الدولي للأطفال: الدولة ليست طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. انظر التقرير السنوي لوزارة الخارجية حول الاختطاف الدولي من قبل الوالدين على الموقع الإلكتروني:

<https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data/reported-cases.html>

### معاداة السامية

لم يكن هناك سكان يهود أصليون. وقد نشرت العديد من الصحف العُمانية باللغة العربية، ولا سيما صحيفة الوطن، رسوماً متحركة تصور صوراً معادية للسامية عند انتقاد الحكومة الإسرائيلية.

### الاتجار بالأشخاص

راجع تقرير وزارة الخارجية عن الاتجار بالبشر على الموقع الإلكتروني:

[./https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report](https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report)

### الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

يمنح القانون الأشخاص ذوي الإعاقة نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الآخرون في التوظيف والتعليم والحصول على الرعاية الصحية وتوفير خدمات الدولة الأخرى. ومع ذلك، ظل الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون التمييز. ينص القانون على ان يتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى المباني، ولكن العديد من المباني القديمة، بما في ذلك المباني الحكومية والمدارس، لم تتوافق مع القانون.

وفرت الحكومة فرصاً تعليمية بديلة للأطفال ذوي الإعاقة من المواطنين، بما في ذلك التعليم في الخارج عند الاقتضاء.

## OMAN

وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت وزارة التربية والتعليم مع المجلس الدولي للإصلاح والتطوير التربوي لوضع منهج دراسي للطلاب ذوي الإعاقات الذهنية في النظام المدرسي القياسي، والذي كان ساريًا على مدار العام. صاغ وزير التربية والصحة استراتيجيات عريضة النطاق ومحددة الأولويات لوزارات مختلفة بالتنسيق بشأن قضية مرض التوحد لدى الأطفال في السلطنة، بما في ذلك التشخيص المبكر والتدخل عند الأطفال. كما قامت وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع اليونيسف لتحسين نظم التعليم البديلة لديها.

وزارة التنمية الاجتماعية هي المسؤولة عن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. تقوم المديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة التنمية الاجتماعية بوضع برامج للأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ هذه البرامج بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. كما تم تفويض المديرية للإشراف على جميع مراكز تأهيل وعلاج الأشخاص ذوي الإعاقة في الوزارة.

### أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

يجرم قانون العقوبات السلوك الجنسي المثلي بالتراضي بعقوبة السجن لمدة ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، لكنه يتطلب شكوى من الزوج أو الوصي لبدء المقاضاة. ولم تُنفذ الحكومة هذا القانون بشكل فعال.

أدخل قانون العقوبات لعام 2018 "ارتداء ملابس الجنس الآخر" (يعرّف بأنه ارتداء الذكور لملابس نسائية) على أنه عمل إجرامي يعاقب عليه بالسجن لمدة تصل إلى سنة واحدة وغرامة بقيمة 300 ريال (780 دولاراً). في فبراير/شباط 2018، نشر رجلان يرتديان ملابس النساء مقطع فيديو على موقع سنابشوت الإلكتروني. في أكتوبر/تشرين الأول 2018، حكمت المحكمة على كل منهما بالسجن لمدة أربع سنوات وغرامة بقيمة 3000 ريال (7800 دولار)، وهي تمثل أقصى العقوبات على ارتداء ملابس الجنس الآخر واستخدام التكنولوجيا "للإخلال بالنظام الأخلاقي".

وظلت المناقشة العامة للتوجه الجنسي والهوية الجنسية من المحرمات الاجتماعية. لم تكن هناك منظمات للمثليات والمثليين ومزدوجي الجنس ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم) معروفة ونشطة في البلاد. ومع ذلك، ركزت منظمات حقوق الإنسان الإقليمية على حقوق الإنسان لمواطني

## OMAN

(مجتمع الميم). اتخذت السلطات خطوات لحظر محتوى الإنترنت المرتبط بـ (مجتمع الميم). لم تكن هناك مسيرات للاعتزاز بالنفس أو أحداث مناصرة لحقوق الإنسان لـ (مجتمع الميم).

لم تكن المعلومات متاحة حول التمييز الرسمي أو الخاص في التوظيف أو الوظيفة أو السكن أو انعدام الجنسية أو الوصول إلى التعليم أو الرعاية الصحية على أساس الاتجاه الجنسي والهوية الجنسية. ولم تكن هناك جهود حكومية لمعالجة التمييز.

**الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز**

يتم اختبار الأجانب الراغبين في الحصول على الإقامة في البلاد لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. وإذا كانت نتيجة الفحص موجبة، يتم رفض تصريح الإقامة وعلى الأجانب مغادرة البلاد، ولكن لم تكن هناك أي حالات معروفة لذلك.

### القسم 7. حقوق العمال

#### أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

ينص القانون على أنه يمكن للعمال تشكيل الجمعيات والانضمام إليها، وكذلك القيام بالإضرابات والمساومة القانونية بشكل جماعي، ولكن مع قيود كبيرة. ينص القانون على اتحاد عام واحد، يجب أن تنتسب إليه جميع الجمعيات ويمثلها في المحافل الإقليمية والدولية. يشترط القانون ما لا يقل عن 25 عاملاً لتشكيل جمعية و بغض النظر عن حجم الشركة. يشترط القانون الأغلبية المطلقة من موظفي المؤسسة للموافقة على الإضراب وإرسال إشعار لأرباب العمل قبل ثلاثة أسابيع من تاريخ الإضراب المقصود. يسمح القانون بالمفاوضة الجماعية. تتطلب اللوائح من أرباب العمل المشاركة في المفاوضة الجماعية بشأن شروط وظروف العمل، بما في ذلك الأجور وساعات العمل. في حالة عدم وجود نقابة عمالية، يجوز أن تتم المفاوضة الجماعية بين صاحب العمل وخمسة ممثلين يختارهم العمال وليس لصاحب العمل أن يرفض أي من الممثلين المختارين

## OMAN

ولا يتصرف أثناء المفاوضات في القرارات المتعلقة بالمشكلات قيد المناقشة. يحظر القانون على أرباب العمل فصل الموظفين أو فرض عقوبات أخرى على الموظفين بسبب نشاطهم النقابي، على الرغم من أنه لا يشترط إعادة العمال المفصولين بسبب نشاط نقابي.

على الرغم من الحماية القانونية للنقابات العمالية، لم تكن هناك نقابات عمالية منظمة مستقلة. استمرت إدارة حقوق العمال وتوجيهها من قبل الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان.

النقابات التي توافق عليها الحكومة مفتوحة لجميع العاملين بشكل قانوني بغض النظر عن الجنسية، على الرغم من أن القانون يحظر على أفراد القوات المسلحة ومؤسسات الأمن العام الأخرى وموظفي الحكومة وخدم المنازل، وكذلك الأفراد المدانين بنشاط إجرامي أو أعمال ضد أمن الدولة أو الوحدة الوطنية تشكيل أو الانضمام إلى مثل هذه النقابات. بالإضافة إلى ذلك، لا تنطبق قوانين العمل إلا على العمال الذين يؤدون عملاً بموجب اتفاقية توظيف رسمية وتستبعد معاملات المنازل.

يحظر القانون على النقابات قبول المنح أو المساعدة المالية من أي مصدر دون موافقة مسبقة من وزارة القوى العاملة. تخضع جميع النقابات للوائح الاتحاد الحكومي ويجوز إغلاقها أو رفضها من قبل الاتحاد.

وقد طبقت الحكومة عموماً القوانين المعمول بها بشكل فعال واحترمت حقوق المساواة الجماعية والقيام بالإضرابات على الرغم من أن الإضرابات في صناعات النفط والغاز محظورة. أفاد الإتحاد العام لعمال سلطنة عُمان في استطلاع أجراه الإتحاد الدولي لنقابات العمال بأن أرباب العمل تجاوزوا المفاوضات الجماعية وانتقموا من العمال الذين شاركوا في الإضرابات. وقد وفرت الحكومة آلية بديلة لتسوية المنازعات من خلال وزارة القوى العاملة التي عملت كوسيط بين رب العمل والموظف في النزاعات الصغيرة مثل الخلاف حول الأجور. وإذا لم يتم حل المنازعات بما يرضي الموظف، يمكن للموظف، وغالباً ما يفعل ذلك، اللجوء إلى المحاكم للحصول على مساعدة. افتقرت البلاد إلى محاكم عمل مخصصة، ولاحظ المراقبون أن إجراءات التظلم الإلزامية كانت مربكة للعديد من العمال، وخاصة العمال الأجانب. كان لدى وزارة القوى العاملة الموارد الكافية للعمل في حل النزاعات. أفاد قادة النقابات بأن الشركات تقوم بتخويفهم بسبب أنشطتهم واشتكوا من أنهم قد تم إهمالهم بشأن الترقية.



## OMAN

إن حرية تكوين الجمعيات في الأمور النقابية والحق في المفاوضة الجماعية موجودة، ولكن غالبًا ما يؤدي التهديد بالإضراب إلى تحريك الشركة للتوصل إلى حل أو تحفيز التدخل الحكومي. نادراً ما حدثت الإضرابات وتم حلها بسرعة بشكل عام، وأحياناً من خلال وساطة حكومية.

### ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون كل عمل قسري أو إجباري، لكن القانون يستبعد العمال المنزليين صراحة. خضع جميع ضباط الشرطة للتدريب على كيفية التعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص لمساعدتهم على تحديد حالات العمل القسري أو الإجباري.

الظروف التي تشير إلى العمل القسري موجودة. وبموجب القانون، يجب أن يكفل كل العمال الأجانب، الذين يشكلون ما يقرب من نصف القوى العاملة وأغلبية العمال في بعض القطاعات، صاحب عمل يكون مواطناً أو بعثة دبلوماسية معتمدة. واجه بعض الرجال والنساء من جنوب وشرق آسيا، الذين يعملون كخدم في المنازل أو كعمال ذوي مهارات متدنية في قطاعات البناء والزراعة والخدمات، ظروف عمل تدل على العمل القسري، بما في ذلك حجز جوازات السفر والقيود المفروضة على التنقل ورسوم التوظيف الربوية وعدم دفع الأجور وساعات العمل الطويلة دون طعام أو راحة والتهديدات والاعتداء الجسدي أو الجنسي. اعتبرت السلطات هذه الحالات بشكل عام مسائل مدنية أو تعاقدية وشجعت على حل النزاعات بدلاً من الإجراءات الجنائية. واصلت السلطات الاعتماد على الضحايا لتحديد هويتهم والإبلاغ عن الانتهاكات بشكل استباقي، بدلاً من التحقيق الاستباقي في الاتجار بالمجتمعات الضعيفة.

جعلت متطلبات الكفالة العمال عرضة للظروف الاستغلالية والمسيئة وجعلت من الصعب عليهم تغيير أرباب العمل (انظر القسم 2. د.). يسمح بعض الكفلاء لموظفيهم بالعمل لدى أصحاب عمل آخرين في بعض الأحيان مقابل رسوم. هذه الممارسة غير قانونية، لكن الإنفاذ كان ضعيفاً، وتُركت مثل هذه الترتيبات العمال عرضة للخطر. أوضحت الحكومة أنه لا يُسمح لكفلاء العاملين في المنازل بإرسال عمالهم إلى منزل آخر للعمل، لكن اللائحة تم إنفاذها بشكل ضعيف. بعض أرباب عمل عاملات المنازل، بخلاف القانون، يحتجزون جوازات

## OMAN

السفر وغيرها من الوثائق، مما يعقد الإفراج عن العمال من العقود غير المواتية ويمنع مغادرة العمال بعد انتهاء عقود عملهم. في بعض الحالات، طالب أرباب العمل برسوم الإفراج الباهظة التي يبلغ إجمالي راتبها أربعة أشهر قبل تقديم "شهادة عدم ممانعة" للسماح للعمال بتغيير أرباب العمل. وبدون شهادة عدم الممانعة هذه، يُطلب من العمال الأجانب إما مغادرة البلاد لمدة لا تقل عن سنتين أو البقاء في وضعهم الحالي. كانت هناك تقارير تفيد بأن الجهات الكفيلة كانت مترددة في تقديم شهادات عدم ممانعة، مما يؤدي إلى فقدان تصريح العمل الأجنبي لهذا المنصب.

انظر أيضاً تقرير وزارة الخارجية عن الاتجار بالبشر على الموقع الإلكتروني:

[./https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report](https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report)

### ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

الحد الأدنى لسن العمل هو 16 عاماً، أو 18 عاماً لبعض المهن الخطرة. يمكن للموظفين الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً العمل فقط بين الساعة 6 صباحاً و 6 مساءً ويُمنعون من العمل لأكثر من ست ساعات في اليوم أو في عطلات نهاية الأسبوع أو في الإجازات. يسمح القانون باستثناءات من متطلبات السن في الأعمال الزراعية وصيد الأسماك والأعمال الصناعية والحرف اليدوية والمبيعات والوظائف الإدارية، بشرط أن تكون شركة عائلية واحدة ولا تعوق تعليم الحدث أو تؤثر على الصحة أو النمو.

إن وزارة القوى العاملة وشرطة عُمان السلطانية مسؤولتان عن تطبيق القوانين فيما يتعلق بعمل الأطفال. وينص القانون على غرامات على المخالفات البسيطة والسجن على الانتهاكات المتكررة. يُمنح أرباب العمل الوقت لتصحيح الممارسات التي يمكن اعتبارها عمالة أطفال.

في عام 2018، أحرزت البلاد تقدماً معتدلاً في القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، والتي لا يبدو أنها مشكلة واسعة النطاق. لا تنشر الحكومة معلومات حول إنفاذ قوانين عمل الأطفال وتفتقر إلى آلية متبادلة بين مفتشية العمل والخدمات الاجتماعية.

## OMAN

انظر أيضا نتائج وزارة العمل بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال على الموقع الإلكتروني:

[https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/findings/.](https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/findings/)

### د. التمييز في التوظيف والمهن

لا تتناول قوانين ولوائح العمل التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الجنس أو الجنسية أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو اللغة أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو الحالة الاجتماعية. وقد حصل التمييز على أساس الجنس والميل الجنسي والجنسية والإعاقة والهوية الجنسية. يُطلب من العمال الأجانب إجراء اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز ولا يمكنهم الحصول على أو تجديد تأشيرات العمل إلا إذا كانت النتائج سلبية.

على الرغم من أن بعض النساء المتعلقات يشغلن مناصب السلطة في الحكومة والأعمال ووسائل الإعلام، واجهت العديد من النساء تمييزا في العمل على أساس الأعراف الثقافية. يمنح القانون المرأة إجازة أمومة مدفوعة الأجر وأجر متساو مقابل العمل المتساوي. وقد التزمت الحكومة، وهي أكبر رب عمل للنساء، وكذلك العديد من أرباب العمل في القطاع الخاص، بهذه اللوائح.

يمنح القانون الأشخاص ذوي الإعاقة نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الآخرون في العمل، ويوفر خدمات الدولة الأخرى. ومع ذلك، ظل الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون التمييز. وينص القانون على وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني، ولكن العديد من المباني القديمة، بما في ذلك المباني الحكومية والمدارس، لم تتوافق مع القانون. كما يفرض القانون على الشركات الخاصة التي توظف أكثر من 50 شخصا أن تخصص 2 بالمائة على الأقل من الوظائف للأشخاص ذوي الإعاقة. لم تطبق السلطات هذا النظام بشكل منهجي.

لمزيد من المناقشة حول التمييز، انظر القسم 6.

## OMAN

### ه. شروط العمل المقبولة

لدى الدولة حد أدنى للأجور الشهرية للمواطنين، لكنها لا تنطبق على غير المواطنين في أي مهنة. لا تنطبق لوائح الحد الأدنى للأجور على مجموعة متنوعة من المهن والأعمال التجارية، بما في ذلك الشركات الصغيرة التي تستخدم أقل من خمسة أشخاص، أو أفراد الأسرة المُعالين العاملين في شركة عائلية، أو بعض فئات العمال اليديويين. كان معظم المواطنين الذين يعيشون في فقر منخرطين في زراعة الكفاف التقليدية أو الرعي أو الصيد، ولم يستفيدوا بشكل عام من الحد الأدنى للأجور. أسبوع العمل في القطاع الخاص هو 45 ساعة ويتضمن فترة راحة لمدة يومين بعد خمسة أيام متتالية من العمل، أما عمال الحكومة، فلديهم أسبوع عمل 35 ساعة. يفرض القانون أجور العمل الإضافي لساعات تزيد عن 45 أسبوعياً.

تضع الحكومة معايير الصحة والسلامة المهنية. ينص القانون على أن الموظف يحق له أن يترك ظروف عمل خطيرة دون أن يتعرض استمراره في العمل للخطر إذا كان صاحب العمل على علم بالخطر ولم يطبق تدابير تصحيحية. يجوز للموظفين المشمولين بقانون العمل الحصول على تعويض عن إصابة أو مرض متعلق بالعمل من خلال التأمين الطبي المقدم من صاحب العمل.

لا تنطبق اللوائح المتعلقة بالأجر والساعة ولا لوائح السلامة والصحة المهنية على عاملات المنازل.

وزارة القوى العاملة هي المسؤولة عن تطبيق قوانين العمل، وقد عينت في عام 2018 مفتشين في مسقط وحول البلاد. و أنفذت الوزارة عموماً القانون بشكل فعال فيما يتعلق بالمواطنين؛ ومع ذلك، فإنها لم تطبق دائماً لوائح فعالة بشأن ساعات العمل وظروف العمل للعمال الأجانب.

وقام مفتشو العمل بإجراء فحوصات عشوائية لمواقع العمل للتحقق من الامتثال لجميع قوانين العمل. المفتشون من قسم الصحة والسلامة في المديرية العامة للرعاية العمالية مسؤولون عن تطبيق قوانين الصحة والسلامة. ويشترط القانون عمليات تفتيش محدودة لمواقع عمل القطاع الخاص لردع أو تصحيح ظروف العمل غير الآمنة في قطاعات العمل الأخطر.

## OMAN

وفرضت وزارة القوى العاملة بشكل فعال الحد الأدنى للأجور للمواطنين. لا يوجد حد أدنى للأجور لغير المواطنين. قامت وزارة القوى العاملة بمعالجة الشكاوى في حالات الأجور وعملت كوسيط. وفي غالبية الحالات، فاز المدعي، وحصل على تعويض وفرصة البحث عن عمل بديل أو العودة إلى بلده الأصلي في حالة العمال الأجانب، على الرغم من أنهم نادراً ما استخدموا المحاكم لطلب الإنصاف. كانت الوزارة فعالة بشكل عام في القضايا المتعلقة بنزاعات العمل البسيطة.

زادت الحكومة جهودها خلال عام 2018 لمنع انتهاكات الاتجار بالأشخاص، والتي أثرت بشكل غير متناسب على العمال الأجانب.

كان العمال الأجانب عرضة لظروف العمل السيئة والخطيرة أو الاستغلالية. كانت هناك تقارير تفيد بأن العمال المهاجرين في بعض الشركات والأسر يعملون أكثر من 12 ساعة في اليوم دون يوم عطلة وبأجور دون مستوى السوق، وغالباً ما ألغى أرباب العمل عقود عمل العمال الأجانب المصابين بأمراض خطيرة أو الذين تعرضوا لإصابة، مما أجبرهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية أو البقاء في البلاد بشكل غير قانوني. وركزت بعض عمليات تفتيش العمل على إنفاذ انتهاكات التأشيرة وترحيل أولئك الذين هم في وضع تأشيرة عمل غير نظامية بدلاً من التحقق من ظروف العمل الآمنة والملائمة.

لا يوجد حد أقصى لساعات العمل لعمال المنازل ولا فترات راحة إلزامية، على الرغم من أن العقد بين صاحب العمل والعامل يمكن أن يحدد مثل هذه المتطلبات. كانت هناك بعض التقارير التي تفيد أن عمال المنازل تعرضوا للعمل الزائد مع فترات راحة غير كافية. وتُلزم لوائح العمالة المنزلية المستقلة صاحب العمل بتزويد العمال المنزليين بعلاج طبي محلي مجاني طوال فترة العقد. ولم تكن العقوبات لعدم الامتثال للوائح الصحية كافية لردع الانتهاكات. وقد تعرض بعض عمال المنازل لظروف تعسفية.

ولم تكن هناك بيانات متاحة عن الوفيات أو السلامة في مكان العمل.